البديل

تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية

العدد (٢١) ٢٠١٢/١/٢٩ | حرية ★ عدالة ★ مواطنة | www.al-badeel.net | 29/1/2012

تأسيس القوى العلمانية في القاهرة من ٩ تيارات ومستقلين

حلب تنهض..والمظاهرات تتسع..والنظام يفقد صوابه

دخلت الثورة السورية مرحلتها شبه النهائية في معركة إسقاط النظام بعد صمود الثوار البطولي طيلة الأسبوع الماضي أمام أشرس حملة عسكرية أسفرت عن استشهاد ٣٨٦ مواطناً في وقت أعلنت جامعة الدول العربية إيقاف عمل بعثتها في سوريا فوراً بسبب تصعيد النظام خيار الحل الأمني.

وخرج السوريون في ٥٨٨ مظاهرة في جمعة «حق الدفاع عن النفس» التي استشهد فيها ١٠٢ متظاهراً معظمهم في مدينة حماة التي تعرضت لعملية اقتحام عسكرية رافقها قصف عنيف على الأحياء السكنية. كما ارتكبت عصابات موالية للنظام مذبحة جماعية بحق عائلة مؤلفة من ١٦ فرداً بينهم تسعة أطفال في حي كرم الزيتون بحمص. واستشهد يوم السبت الماضي ٦٣ مواطنا بحسب لجان التنسيق المحلية حيث تعرضت خلالها نحو ٢٠ مدينة وبلدة سورية إلى عمليات اقتحام وقصف من بينها ١٢ مدينة وبلدة في ريف دمشق. وقال ناشطون إن النظام يخوض معركته الأخيرة بعد سيطرة الجيش الحر على غالبية المناطق في ريف دمشق وتخوف النظام من هجوم قوي يدك أركانه الأمنية في العاصمة.

وقال نشطاء إن أمن النظام ألقى ١٧ جثة مكبلة الأيدي وتحمل آثار طلقات في الرأس لمعتقلين في خمسة أحياء من مدينة حماة. ومنيت قوات النظام بخسائر فادحة في معارك شرسة على مداخل مدينة الرستن بعد تصدي الجيش الحر لعملية اقتحام نفذها النظام من ثلاثة محاور.

ونأت مدينة حلب الأسبوع الماضي بنفسها عن الهدوء الذي أطال في عمر النظام وخرجت في مظاهرات حاشدة يوم الجمعة استشهد فيها ١٢ مواطناً، فيما أرسلت السلطات تعزيزات عسكرية كبيرة إلى داخل المدينة تحسباً لخروجها عن السيطرة الذي بات قريباً. ووصف المجلس الوطني السوري حملة الابادة التي بدأها النظام بأنه فقد صوابه بعد قرار الجامعة العربية نقل ملف القمع إلى مجلس الأمن الدولي.

وأعلنت جامعة الدول العربية السبت الوقف الفوري لعمل بعثة المراقبين العرب رداً على «تصعيد» النظام السوري لـ«الخيار الأمني»، في وقت اصطدم مشروع قرار جديد قدمه الاوروبيون ودول عربية الى مجلس الامن الدولي حول سوريا بـ«خطوط حمراء» وضعتها روسيا التي لم تغلق الباب أمام الحوار وأكدت أنها مستعد للمشاركة في مسودة القرار العربي الغربي لتصبح «مقبولة».

في الأثناء، عقدت القوى العلمانية السورية مؤتمرها التأسيسي السبت في القاهرة حيث ضم ٩ ائتلافات فى مقدمتها ائتلاف الأحزاب الكردية الأربعة وأحزاب الميثاق الكردى وحزب اتحاد قبائل وعشائر سوريا وتيار مواطنة وآفاق يسارية وعدد من أعضاء المجلس الوطنى السورى وعدد من الشخصيات العلمانية المستقلة.

القرار التاريخي للسوريين

لم يعد ممكناً تصور المزيد من القتل، ولم يعد من الممكن تصور كمّ الهمجية التي وصل إليها، فما حدث في حمص خلال الأسبوع الماضي هو أكبر من أي توصيف، ولا تتوقف المسألة عند وصول عدد الشهداء إلى أرقام كبيرة، وإنما تتجاوزها إلى أن النظام قد قرر الاستمرار في الجريمة إلى ما لا نهاية، وهو لا يعطي بالاً لأي حراك عربي أو دولي، ولا يعول على أي شيء سوى على الإبادة، وتحديدا إبادة روح الثورة.

النظام اليوم يستند على روسيا والصين في منحه المزيد من الوقت من خلال ممانعتهما لاستصدار أي قرار أممي يدينه، ويستند على عمقه في إيران وجنوب لبنان، وعلى قوته الأمنية وشبيحته في الداخل. أما الشعب الثائر فيستند إلى قرار تاريخي بعدم العودة إلى الوراء مهما كان الثمن، ومهما بلغت التضحيات، وهذا الصراع الذي يبدو في ظاهره غير متكافىء، وأنه يميل في أرجحيته إلى صالح النظام، إلا أنه في العمق هو عكس ذلك، وهو لمصلحة الثورة والثوار، ولمصلحة الشعب.

رجحان كفة الصراع بين النظام والثوار ليس مجرد انعكاس لرغبة في انتصار الثورة، وإنما هو أمر واقع بحكم التغيرات التي فرضتها الثورة، فالنظام بعد إحدى عشر شهرا من الثورة فقد عقله كليا، فمن يظن أن السوريين قد يعودوا إلى بيت الطاعة هو بلا عقل، ومن يعتقد أن تغطية الجريمة بجريمة أكبر منها هو بلا عقل، ومن يعتقد أن بقاءه سيستمر بفضل فيتو روسي أو صيني هو بلا عقل.

النظام نفسه اليوم لا يعرف كيف ستكون النهاية، ولا يريد حتى التفكير فيها، ولا يعرف إلى أين يسير؟ فقد ظن لوهلة أنه امتص صدمة انطلاقة الثورة، وبأنه قادر على استعادة زمام المبادرة، وتكشف له أن الشعب الذي يواجهه غير الشعب يعرفه، أو يظن بأنه يعرفه، وهو ما زاد من وحشيته، ومن إمعانه في القتل، وأفقده صوابه.

اليوم المعادلة تغيرت، النظام لم يعد يميز خطواته من الطريق، بينما يمضي السوريون بخطوات ثابتة نحو مستقبلهم، وهو مهما بدا ملبداً بالغيوم، إلا أنه أكثر وضوحا من الطريق الذي قادهم فيها النظام.

ملاذ البحري

انتقال الثورة إلى حلب يسقط الحاجة إلى التدويل..وتجعل روسيا لا قيمة لها
المنطقة الآمنة..الحماية الدولية..التدخل العسكري وشروط النجاح

«البديل»

يستعد المجلس الوطني السوري هذا الأسبوع التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لطلب حماية دولية للمدنيين. وفي شهر حزيران الماضي عندما وصلت شرارة الثورة إلى أقاصي سوريا، برز مصطلح جديد في حديث الشارع المنتفض وهو «المنطقة العازلة». وهذا المصطلح أصبح مطلباً ثورياً وظهرت في لحظة مراجعة الشارع الثوري للآلية المثلى لإسقاط النظام. وكانت لحظة ترسخ هذا المطلب لحظة انقسام في المعارضة السياسية أيضاً، وهذا الانقسام مستمر حتى اليوم، بل يتسع أيضاً.

وفي هذا الإطار قدّم الباحث مايكل ويس دراسة لصالح مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية بعنوان: «إقامة المنطقة العازلة في سوريا..تقييم للجوانب القانونية واللوجستية والمخاطر»، وقد قام بمراجعتها العقيد الركن المتقاعد عقيل هاشم وهو المستشار العسكري للمجلس الوطني. وجاء في مقدمة الدراسة التي تقع في ١٨ صفحة أن العجز عن استصدار قرار من قبل مجلس الأمن بفرض عقوبات دولية شاملة، يمكن أن يُغرق الدولة السورية في نزاع مدمر وطويل الأمد. ويمكن أن يكون فشل الدولة إحدى النتائج المتوقعة لتلك الإطالة. مع عدم استبعادها وقوع كارثة إنسانية على غرار عمليات الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في رواندا في عام ١٩٩٤ ..

الشروط المسبقة للتدخل

ما يهمنا في هذه الدراسة هو الشروط المسبقة للتدخل التي أوردتها الدراسة، حيث هنا تبرز هنا أربعة تحديات أمام المجلس الوطني السوري، تم تجاوز اثنين منها وهي تأييد المجلس للتدخل العسكري الأجنبي وإنشاء مناطق آمنة (أقر به المجلس في ١٩ كانون الأول الماضي) إضافة إلى تعهد المجلس بدعم الجيش السوري الحر، مما يمهّد للعبه دوراً رئيسياً في أي تدخل مفترض. أما التحديان القائمان حتى الآن فهما أولاً: عدم نيل المجلس الوطني أي اعتراف دولي سوى من ليبيا، وهو ما تسميه الدراسة بـ«انعدام الشرعية». أما التحدي الثاني الذي يبدو أنه مربط عقدة التدخل برمّتها والذي يحظى باهتمام منقطع النظير لدى مراكز القرار الدولية، فتكمن في عدم وضوح الآلية التي يعمل من خلالها «الجيش الحر» وما إذا كان قائدها العقيد رياض الأسعد يسيطر على جميع الوحدات العسكرية المنشقة أم لا. والأهم من كل ذلك أن المجلس الوطني والجيش الحر لا يعملان ضمن جسم معارض واحد، ويشير هذا التحدي الذي جاء تحت عنوان «انعدام الوحدة» إلى أن الدول التي يفترض أنها تؤيد تدخلاً عسكرياً يهمّا وضع القيادة العسكرية تحت قيادة المدنيين.

تشريع التدخل دولياً

تنص المادة ٢ (٤) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على حظر «التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو في الهيئة».

والاستثناء الأول من هذا الحظر يتمثل في استصدار قرار من مجلس الأمن يمنح تفويضاً باستخدام القوة. ولعل الطريق الأوضح باتجاه التدخل يمرُّ عبر قرار لمجلس الأمن يدين نظام الأسد على عمليات القمع العنيفة للمحتجين المدنيين التي استمرت عشرة أشهر، وفرض عقوبات على سورية، وإحالة الشخصيات الرئيسية في النظام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وطلب المساعدة العسكرية الدولية لحماية الشعب السوري. ويمكن استخدام قرار ينتقد نظام الأسد، ببساطة، كذريعة للتدخل. فهذا هو المبرر الذي قُدم لـ«عملية توفير الراحة» وهي الحملة التي بدأت في نيسان ١٩٩١ وقدمت مساعدات إنسانية وحماية عسكرية لأكراد العراق. وقد نُفذت تلك العملية على الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ لم يعط تفويضاً بالتدخل بحد ذاته، ولكنه دعا الدول الأعضاء إلى «الإسهام في ... جهود الإغاثة الإنسانية». وفسَّرت الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والتركية ذلك النص تفسيراً سمح بنشر قوات أرضية وجوية مشتركة للدفاع عن الأكراد الفارين من العراق عبر الحدود التركية. وتم تنسيق العملية في قاعدة إنجرليك الجوية في أضنة بتركيا. إن هذا السيناريو الذي أوضحته الدراسة هو ما دفع روسيا إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار أميركي بريطاني فرنسي يدين النظام، كما عادت روسيا وهددت باستخدام الفيتو في ١٨ كانون الثاني الجاري عندما أعلنت أن فرض عقوبات على النظام خط أحمر.

كيف يمكن تفادي الفيتو الروسي؟

تنتقل الدراسة إلى الخيار (ب) وهو اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال لجوئها إلى استخدام قرار «الاتحاد من أجل السلام» وتوضح الدراسة أن هذا إجراء اتخذ للالتفاف على الجمود المستحكم بمجلس الأمن (نتيجة الفيتو) وهو خيار نادراً ما يتم اللجوء إليه ولا يُضمن نجاحه. وقد استخدام مرة واحدة فقط بشكل ناجح إبار الحرب الكورية عام ١٩٥٠ حيث استخدم كطريقة لإجازة اتخاذ «تدابير جماعية» من بينها «استخدام القوة المسلحة» رغم الفيتو الروسي في مجلس الأمن.

إلا أن الدراسة تتنبأ بصعوبة كبيرة في نيل أغلبية الدول الأعضاء، لكنها ترى ذلك ممكناً بشرط ان يتم إقناع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والبالغ عددها ٥٧ دولة.

الدفاع عن النفس

باستنفاذ الوسائل التي سبق ذكرها، يبقى مستند واحد للحصول على استثناء من احكام المادة ٢ (٤) التي تحظر التدخل العسكري في دولة عضو في الأمم المتحدة، ويتمثل في مبدا الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتفضّل الدراسة أنه ثمة طريقتان لاستخدام هذا الخيار في سوريا.

الطريقة الأولى تتمثل في قيام قوة أجنبية بتقديم طلب تقول فيه إن حملة القمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي يرتكبها النظام تشكل خطراً فادحاً على السلم والاستقرار الدوليين (من قبيل تصاعد أزمة اللاجئين أو وقوع حرب أهلية) ومع قبول مبدأ أنه ليس في ذهن أية قوة تدخل إلحاق أراض سورية بها ولا السيطرة السياسية على الشعب السوري، فإن تلك القوة يمكن أن تتولى إرسال بعثة إنسانية للمحافظة على السلام والاستقرار. ومن الواضح حسب الباحث أن تركيا هي الدولة التي تملك الموقع الأقوى في هذا الشأن.

وثمة استراتيجية أخرى يمكن استخدامها للجوء إلى المادة ٥١ ، وتتمثل في اعتراف الغرب بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي ووحيد للشعب السوري، ومن ثم يبادر هذا المجلس إلى طلب مساعدة عسكرية دولية دفاعاً عن النفس، والمحاججة بأن نظام الأسد يمثل قوة «غازية» غير شرعية. ويدعم القانون الدولي لحقوق الإنسان هذا الخيار بحزم. إن مبدأ «مسؤولية الحماية» ينطبق بوضوح على هذه الحالة.

منطقة آمنة

ومع ذلك فإن الدعوة إلى فرض «منطقة حظر للطيران» تعني ضمناً شكلاً من أشكال المساعدات العسكرية الدولية ، ولكنها ليست الشكل الذي ورد ذكره بالضرورة. وترى الدراسة أنه إذا كان تدخل تركيا أمراً وارداً فإنه كان يجب أن يحدث في أواسط حزيران عندما نزح اكثر من عشرة آلاف لاجئ من جسر الشغور وادلب إلى الأراضي التركية. أو عقب وقوع هجمات على السفارة والقنصلية التركية. وتستنتج الدراسة ان أنقرة لن تقدم على عمل عسكري من طرف واحد. ولذا فإن تدخلاً متعدد الأطراف بقيادة حلف الناتو أو من قبل ائتلاف أميركي فرنسي بريطاني تركي من شأنه ان يشكل الخيار الممكن للتدخل العسكري. ويشير الباحث إلى ضرورة أن يتزامن إنشاء المنطقة العازلة بضربات جوية ضد أنظمة الدفاع الجوي للنظام مع الترجيح ان أفضل مكان للمنطقة العازلة سيكون في منطقة جسر الشغور بادلب.

الاستغناء عن التدخل

إن الخيارات السابقة برمتها يمكن الاستغناء عنها في حالة واحدة فقط، وهي عندما لا تكون هناك حاجة إليها. وهذا الأمر مرتبط بشرط داخلي أساسي بدأنا نتلمس بوادره ، وهو انتقال الانتفاضة إلى داخل مدينة حلب بما تمثله من ثقل سكاني واقتصادي من شأنه أن يخلخل المعادلة الأمنية التي يوجهها النظام إلى المدن المنتفضة، فحلب بحكم اتساع المدينة وامتدادها الكبير ستكون عصية على السيطرة الأمنية والعسكرية، وهو ما يعني حكماً يأس النظام وإيصاله إلى القاع. انتقال الثورة إلى حلب هو أكثر أهمية من قرار مجلس الأمن بالتدخل، وستصبح روسيا دولة لا قيمة لها دولياً في المعادلة السورية.

نجاح العصيان المدني قادر على شل مؤسسات السلطة خلال شهر واحد
الثورة تربك النظام وتدفعه إلى قرارات اقتصادية تعجّل برحيله

دمشق- «البديل»

في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة وضع النظام ميزانية الدولة في خدة قمع الثورة، استطلعت «البديل» آراء اثنين من أبرز المحللين الاقتصاديين لتسليط الضوء على انعكاس الاقتصاد على المساعي الثورية في إسقاط النظام، واهمية الاضراب والعصيان المدني.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور عارف دليلة إن قرار تعويم الليرة السورية الصادر من المصرف المركزي، كان حساساً ومعقداً وخطيراً، ويلزمه الكثير من الوقت للشرح والتفسير، مؤكداً أن التحكم الإداري من قبل السلطة في ظروف الأزمة السياسية الراهنة، وبسبب توقف تصدير النفط نتيجة العقوبات، أثر بشكل واضح على انخفاض الصادرات، مما أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، فشهدت أسعار الصرف للعملات الأجنبية ارتفاعاً كبيراً، وخسرت الليرة السورية ما يقارب ٥٠ ٪ من قيمتها.

وأضاف دليلة أنه «جراء هذه الممارسات، تشكلت حالة من فقدان الثقة عند أصحاب الودائع بالليرة السورية، فأقبلوا على باقي العملات حفاظاً على ثروتهم، مما أدى إلى مزيد من التزاحم في الأسواق السوداء رغم الوقف الإداري لبيع العملات». ووصف دليلة القرارات الاقتصادية للنظام بأنها مرتجلة ومتسرعة وخاطئة، مثل قرار وقف استيراد المواد التي تزيد رسومها الجمركية عن ٥ ٪ لمدة عشرة أيام ثم إلغاءه بعد أن زادت الأسعار بنحو من ١٠٠٪، وتم قرار الإلغاء من دون أن تعود الأسعار إلى سابق عهدها.

إيقاف بيع الدولار

وكشف دليلة إلى أنه تم إيقاف بيع الدولار لمحتاجيه الفعليين، وخاصة المسافرين والطلبة والمستوردين، وباع البنك المركزي كمية كبيرة من الدولارات للحصول على الليرات السورية ولكن على شكل مزاد يرسى على شخص أو فئة قليلة مما يؤدي إلى احتكاره حيث يحقق بنفس اللحظة أرباحاً بمليارات الليرات السورية، ليرتفع سعر الدولار لأكثر من ١٠ ليرات بشكل فوري ثم ثم يتابع الارتفاع بـ ١٠ ليرات لاحقاً نتيجة المخاوف وانخفاض الثقة عند الناس، لذلك أصبحت الأسعار في الأسواق مضطربة باتجاه الصعود من دون توقف، مشيراً إلى أن الإشاعات تغذيها أكثر فتسير الأمور لمزيد من التدهور. وأشار دليلة إلى أن تحويلات المغتربين تقلصت بنسبة كبيرة، لافتاً إلى توقف الاستثمار الخارجي الذي يؤدي إلى اضطراب أكبر في سوق الصرف. وقال إن الإنفاق الاستثماري شبه متوقف، إلا أن الإنفاق الجاري قد زاد، مما سيؤدي إلى التضخم وبالتالي لانخفاض قيمة العملة».

العصيان المدني والطلاق

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور نبيل مرزوق أن العصيان المدني قادر على شل حركة النظام السوري خلال شهر واحد لأنه يحدث طلاق صريح بين الشعب والنظام، ويرفع عنه الشرعية بشكل عملي، مشدداً إلى أن السلطة غير قادرة على مقاومة العصيان المدني لأنها حركة شعبية متكاملة.

واعترف مرزوق بصعوبات تواجه عملية تطبيق العصيان المدني في سوريا بسبب حرص التجار على مصالحهم المتقاطعة مع السلطة، عدا عن مخاوفها من تداعيات تبني فكرة الإضراب لأن النظام سبق أن قام بكسر المحلات ونهب محتوياتها.

وأعتبر أن الإضراب حالة طوعية، والمطلوب من القوى المعارضة والنشطاء التعامل بطرق لينة مع التجار وأن يبتعدوا عن استخدام الضغوطات. مشيراً إلى أنه بالرغم من عدم وجود إيعازات واضحة من قبل المعارضة لطبقة التجار فإنهم بادروا ذاتياً إلى الإضراب في بعض المناطق، وهذه العملية ربما تتطور وتتوسع في المستقبل».

وقال مرزوق إن تكبد الكثير من التجار خسائر فادحة في الشهور الماضية توحي بأن الأيام المقبلة ستضع طبقة التجار أمام احتمالين: إما الهروب إلى الخارج أو الانحياز إلى الشارع المنتفض.

وكشف مرزوق، صاحب الأبحاث المعروفة في مجال الاقتصاد، أن النظام بدأ باستخدام الموازنة الاحتياطية والتي تقدر بـ١٦ مليار دولار لدعم حملته الأمنية ضد الانتفاضة، الأمر الذي سيترك آثاراً كارثية على الاقتصاد السوري في المستقبل بسبب انعدام كل الاستثمارات نتيجة توجيه كل النفقات إلى وزارة الدفاع والجيش، لافتاً أن الموازنة في الأساس تعاني من عجز كبير ومع تراجع الإيرادات والموارد الخارجية يدخل البلاد في نفق مظلم.

سقبا المحررة: مظاهرات بحماية مباشرة من الجيش الحر

عند مدخل بلدة سقبا بريف دمشق يرفرف العلم السوري القديم بألوانه الخضراء والبيضاء والسوداء مما يوضح انها لم تعد تحت سيطرة قوات الرئيس بشار الأسد. وقال مقاتل ملثم :»بلطجية الأسد ليسوا هنا. طردناهم قبل ثلاثة ايام». وأضاف ان زملاءه في الجيش السوري الحر هم القوات الوحيدة في البلدة التي يقطنها ٩٥ الف شخص وتقع بالقرب من ضواحي هاراستا وحمورية وكفربطنا وعين ترما. ويتمركز العشرات من المقاتلين الملثمين عند زاوية كل شارع حاملين البنادق الالية والقذائف الصاروخية في دلالة قوية على التحدي لوجودهم على مسافة تبعد بضعة كيلومترات فقط عن قلب العاصمة السورية.

وقال العقيد اسامة الذي قدم نفسه على انه قائد الجيش الحر: «نحن هنا لحماية المحتجين. الناس يجب ان تتظاهر بحرية ولن نسمح لقوات الأسد باطلاق النار عليهم. سنصدهم عندما يصلون إلى هنا». وقال رجل يحمل قذيفة صاروخية ان جميع المقاتلين من المنشقين على الجيش الذين اخذوا اسلحتهم معهم عندما انشقوا. ويواجه هؤلاء الاشخاص قوات الامن التي يقولون انها تستخدم قذائف المورتر ضد البلدة. وقال مقاتل ملثم اخر وهو يتحدث بفخر واضح: «حاولوا احتلال المدينة. كان كابوسا عندما كانوا هنا..سرقوا منازلنا ومتاجرنا. ارهبونا وارهبوا نساءنا. اضطررنا لقتالهم». وعندما دخل المقاتلون ميدان الشهداء الذي اعيد تسميته حديثا ترافقهم مجموعة صغيرة من الصحفيين الاجانب استقبلهم الناس بحرارة وحملوهم على اكتافهم ولوحوا بالعلم القديم الذي يعود إلى حقبة ما قبل استيلاء حزب البعث الذي ينتمي اليه الأسد على السلطة قبل نحو ٥٠ عاما. وقال ساكن في الخمسينات من عمره: «كلنا هنا يد واحده. طعامي لكل البلدة. نتقاسم كل شيء.» وقال سكان ان الانشطة التجارية توقفت في سقبا المشهورة بانتاج الاثاث الخشبي خلال الشهرين الماضيين. وقال أحد الاشخاص «نتظاهر كل يوم». وقال مقاتل ملثم من الجيش الحر ان ١٢ دبابة حاولت دخول البلدة قبل ثلاثة ايام. وقال «منعناهم. حاربناهم ولقناهم درسا». واضاف: «ربما يحاولون اجتياح البلدة في اي لحظة الان.نحن مستعدون لهم ولن ندعهم يدخلون هنا. سنقاتل حتى اخر رجل وطفل». (رويترز)

نهاية وخيمة

ربما لا نغالي إذا قلنا إن أقسى ما في مشهد الحراك الثوري في سوريا هو موقف الممثلين والمخرجين والفنانين السوريين منه، لا سيما وأن هذه الفئة لطالما كانت في قلب هذا المشهد، ولطالما لعبت أدواراً بعضها جميل وغالبها قبيح في تشكيل الرأي العام السوري عن طريق انتزاع المواطن العادي من موقعه الحقيقي في المجتمع وزرعه عنوة على شاشة افتراضية تدعى شاشة التلفزيون.

قد يبدو من السذاجة بمكان طرح هذه القضية على بساط البحث، فضلا عن ما يمكن أن يتداعى عنها من أسئلة وتساؤلات إن بدأت فلن تنتهي إلا إذا أدركنا أن هذه الفئة، ما عدا بعض الاستثناءات القليلة فيها، كانت قد ارتمت منذ زمن بعيد في أحضان عصابة النظام الحاكمة التي أغدقت عليها العطاءات العينية والمادية، وقبل هذه وتلك المعنوية منها، فمنحتها نفوذا وسطوة عصيّان على الوصف بحيث أصبحت الكثير من أسماء الممثلين السوريين مفاتيح تفتح وتغلق صنابير أرزاق العباد ومصالحهم.

لكن الأغرب لم يأت بعد، وذلك إذا ألقينا نظرة سريعة على مواقف هؤلاء الفنانين بعد أن شارفت الثورة السورية المباركة على إحياء عيد ميلادها الأول، وبعد أن تعمد هذا العيد بدماء وعذابات الشارع السوري وقبل هذا وذاك بعد أن باتت الرؤية إلى سوريا الجديدة أشد وضوحا والطريق إليها أكثر تعبيدا، فعلى ماذا تراهن هذه الفئة؟، ألا يرى الفنانون السوريون – الصامتون منهم – أن سوريا ماضية إلى غد جديد لا رجعة عنه ، وأنهم إن لم يستدركوا موقفهم المتخاذل والمتواطئ مع عصابة النظام، فإن الشعب لن يكتفي برميهم إلى مزبلة التاريخ فحسب، بل سيرميهم في ذلك المكب القذر بعد أن يجردهم من كافة ما حصلوا عليه من غير وجه حق من امتيازات مادية ومعنوية.

هذه الانطباعات، التي أظن أن عليها إجماع في الشارع السوري، خرجت بها بعد أن جمعتني إحدى الفعاليات الثقافية بعدد كبير من هؤلاء الفنانين، فقررت أن أنتهز الفرصة وأطرح عليهم السؤال الكبير والموجع حول موقفهم من حركة التغيير في بلدهم سوريا، فجاءت معظم آرائهم أكثر من مؤسفة، لا لأنها تعكس مواقف تنطلق من واقع انتمائهم إلى مهنة التمثيل أو الاخراج أو حتى الغناء، بل جاءت من واقع انتماءاتهم المذهبية والطائفة حيث لا مكان لعبارة أخرى غير عبارة الخوف، فكلهم خائفون ليس على أنفسهم فرادى فحسب، ولكن على أنفسهم بصفتهم جماعات وقبائل مختلفة إلى حد أن بعضهم تقدم بطلب هجرة إلى دولة مثل كندا بينما حمل آخرون ما خف وزنه وغلا ثمنه وارتحلوا إلى بلدان أخرى، لكنهم تناسوا جميعا أن الجغرافيا لطالما أظهرت عجزها عن حماية المتخاذلين والخائنين لقضايا شعوبهم.

سالم رشيد

«تيلي باتي»..أغنية لبشار زرقان تتحدى الحصار

الهواتف مراقبة، خطوط الانترنت مراقبة، أحلامك مراقبة، الحواجز الأمنية تراقبك. ما الحل؟. التواصل سيستمر ولو عبر التخاطر حسب أغنية الفنان بشار زرقان والتي حملت عنوان: «تيلي باتي».

إن فكرة التواصل عبر التخاطر هي أعلى تجليات تحدي سلطة القمع والرقابة القاتلة. وكما عودتنا أغاني الثورة السورية، فإنها ليست مجرد أهزوجة للتصفيق، بل إنه ليس من المبالغ القول إن السوريين اودعوا روح ثورتهم في الأغاني التي ستصدر ألبومات خاصة لها مستقبلاً.

«تيلي باتي» تبحث على نحو ساخر عن طريقة للتواصل بين السوريين، حيث تقول: «أحسن شي تيلي باتي..أرخص شي تيلي باتي». ويفصح المغني عن المعنى بالقول إن من خلال تيلي باتي «لا أمن يراقب ولا شرطي». وتضيف: لما الدنيا ترن بعقل بكون معناها أنا داقق..هي لحظتنا لننزل عالشارع بلا مدايق..حريتنا بإدينا منصنعها ومنعانق». فالأغنية بهذا هي دعوة صريحة أيضاً إلى التظاهر بتحدي الحواجز حيث «لما منتوحد بنطير فوق كل الحواجز..السوري فرد جناحاتو عالحرية جاهز».

ليس المعاق من فقد ساقه..بل من تخاذل!

تفاجأ المتظاهرون في مدينة عفرين بريف حلب بهذا الرجل المتكئ على عكاز وبقدم واحدة يخرج في مظاهرة تعتبر خزانا للمخاطر بالنسبة لمن هم في وضعه، فلم تمنعه إعاقته من التقدم إلى الصف الأمامي رغم الأمطار الغزيرة التي هطلت يوم الجمعة الماضي.

لم يكن أحد عابري السبيل كما اعتقد البعض للوهلة الأولى، بل كان يلتفت خلفه ليشير للمتظاهرين بالاستمرار في التقدم..فالطريق حسب إشاراته آمن. هذا الرجل الذي يرتدي فردة حذاء رياضي واحدة، صفع مئات الآلاف من الصامتين والمتواطئين على الثورة.

إن ثورة يساندها مثل هذا الرجل، لهي ظافرة ..ظافرة.